قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (222) لسنة 1369 و.ر

بشأن الموافقة للمؤسسة الوطنية للنفط

بالإشتراك في رأس مال شركة نقل الغاز بين

الجماهيرية العظمى وإيطاليا

اللجنة الشعبية العامة،

- بعد الإطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1369 و.ربشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية و لائحته التنفيذية.
- وعلى قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (10) لسنة 1979 إفرنجي، بشأن إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (199) لسنة 1425 ميلادية بالموافقة على اتفاقية تطوير الغاز في المنطقتين م ن /41 وحقل الوفاء وترتيبات نقله إلى السوق المحلي والدولي.
- وعلى مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 1429/7/24 ميلادية، بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة أجيب شمال افريقيا (بي في) الإيطالية.
- وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية للمؤسسة الوطنية النفطية بكتابة رقم (5005) المؤرخ في 1369/10/24 و.ر وكتابه رقم (5084) المؤرخ في 5 /1369/11 و.ر.
- وعلى ما انتهت إليه أمانة اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها العادي الحادي والعشرين لعام 1369 و.ر المنعقد بتاريخ 1369/11/19 و.ر.

قـــــررت

مادة (1)

يوافق للمؤسسة الوطنية للنفط - بصورة مباشرة أو عن طريق إحدى شركاتها - بالمشاركة في منظومة نقل الغاز التي تربط بين الجماهيرية العظمي وإيطاليا، وذلك بحصة قدرها (25%) من رأس مال الشركة المالكة لمنظومة الغاز.

مادة (2)

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.
DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.
www.security-legislation.ly

تطبق المعالجة الضريبية المقررة بموجب ترتيبات تطوير مشروع غاز غرب الجماهيرية العظمى، على نشاط نقل الغاز، وذلك على النحو الذي تضمنه قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (199) لسنة 1425 ميلادية المشار إليه، وبمراعاة أحكام مذكرة التفاهم المبرمة بين المؤسسة الوطنية للنفط، وشركة أجيب المشار إليها.

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في مدونة الإجراءات.

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 14 رمضان
الموافق : 4 الكانون 1369 و.ر

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.
DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.
www.security-legislation.ly